السعودية تستنفر ... (تتمة ص1)

وأمل «يقظة الشعب اللبناني بكل طوائفه متحدة في وجه الأعداء المتربصين بوحدة أراضيه وعظمته».

بدوره أعلن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني خلال استقباله مقبل «أن بلاده وإلى جانب استعدادها لتقديم الدعم التسليحي للجيش اللبناني فإنها جاهزة لنقل تجاربها للنهوض بالأمن في لبنان والمنطقة ومكافحة التيارات الإرهابية»، مشيراً إلى «سياسات إيران في سياق الدعم الشامل للفصائل والتيارات اللبنانية الأصيلة»، مؤكداً أن «دعم لبنان شعباً وجيشاً ومقاومة لا يزال في صلب سياسة طهران».

المشنوق يفتح النار على حزب الله

وفي هذا الوقت، كان وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق يفتح النار على «حزب الله»، مركزاً على أن الأخير «يحمي المزورين والمهربين» في النبي شيت وبريتال، حاصراً كل المخاطر والتحديات التي تواجه لبنان بهذا الأمر. ولم يأت المشنوق في الكلمة التي ألقاها خلال رعايته احتفالاً تأبينياً لرئيس فرع المعلومات السابق اللواء وسام الحسن، على ذكر الاعتداءات على الجيش في الشمال وعرسال والجهات التي تقف وراءها خدمة لمخططات مشبوهة تستهدف وحدة لبنان والمنطقة وتغيير وجهها وهويتها ودورهما.

واعتبر أن «الخطة الأمنية تحولت إلى خطة لمحاسبة بعض المرتكبين من لون واحد، وترك البعض الآخر، لأن هناك جهازاً رسمياً تفتقد قيادته للصفاء الوطني، والمطلوب تحويلنا إلى صحوات لبنانية كالصحوات العراقية». وأكد أن «لا أمن من دون توازن، ولا سياسة من دون مصارحة، وقلت ما قلت بحثاً عن أمن سياسي مشترك».

ورد وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش، على المشنوق، من دون أن يسميه، سائلاً: «ماذا يعني الحديث عن التوازن الأمني؟ يعني أن نساوي بين المناطق التي لا تشهد مناصرة للجهات التكفيرية والإرهابية ولا تشهد تعدياً على الجيش والقوى الأمنية، وبين مجموعات تمارس مثل هذه الأعمال الإرهابية».

وخلال احتفال تربوي في النبطية، أشار فنيش إلى أن «البعض وجد نفسه محرجاً أمام جماعات أو مجموعات اعتادت منه أن يكون غطاء لها، ورأى في تحول موقفه إرباكاً، فأراد أن يعالج هذا الإرباك والإحراج بإلقاء الاتهام جزافاً وتحميل المسؤولية لمن لا يمكن لأحد أن يرميه إلا بوردة في مسألة الصدقية والممارسة واقتران القول بالعمل. فأي مجرم أو معتد في أي منطقة من مناطقنا حظي بغطاء أو منعنا القوى الأمنية من ملاحقته، فليأتوا بمثال واحد. أما أن نقول إن هناك حصانات حزبية ونحن لا نستطيع أن نكون إلا متوازنين، أنفهم من هذا الكلام أنه تبرير لإيجاد ممر آمن لبعض الجماعات الإرهابية التي اعتدت على الجيش وتهدد الأمن يومياً في عاصمة الشمال طرابلس؟ وهل هذه عودة من جديد إلى رهانات خاطئة وارتكاب خطايا؟ بالنسبة إلينا مسؤولية الوزارة والحكومة: من يؤدي واجبه ودوره هذه مسؤوليته لا ينتظر مقابلاً أو مقايضة».

بدوره، ردّ رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط على المشنوق، قائلاً: «لن أدخل في سجال مع صديقي نهاد المشنوق، إنما فقط إشارة إلى ما قاله بالأمس، نعم لا نريد صحوات، ولكن آن الأوان لتكون هناك صحوات فكرية ليخرج لبنان من السجال العقيم».

وقال جنبلاط أثناء جولته في عرمون: «نعم نريد صحوات فكرية لتجنيب البلاد المزيد من الأخطار، ولتحصين الجيش قبل تحصينه بالدبابات والمدافع».

السباق إلى رئاسة الحكومة

وردت مصادر مطلعة في 8 آذار مواقف المشنوق إلى التنافس بينه وبين وزير العدل أشرف ريفي على رئاسة الحكومة المقبلة. وأكدت المصادر لـ«البناء» أن «هذا التنافس تحوّل إلى عامل لإثارة الفتن في لبنان، فعندما أطلق ريفي موقفه الداعي إلى إلغاء المحكمة العسكرية خدمة للإرهابيين، خاف المشنوق أن يصبح لريفي قاعدة عند الإرهابيين تجعله في موقع متقدم عليه، فأعلن موقفاً في ذكرى اغتيال الحسن، نعى فيه الخطة الأمنية، وقدم طرحاً أثار استهجان كل من له علاقة بالأمن في لبنان». وتابعت المصادر: «ففي الوقت الذي كان يقول فيه أن عرسال مخطوفة من الإرهابيين، وأن اللحى والعباءات لا تحصن الإرهابيين، انقلب على موقفه ودعا إلى وقف العملية الأمنية في لبنان خدمة للإرهاب، سواء في عرسال أو في طرابلس في سباق محموم بينه وبين ريفي، أيهما يخدم الإرهابيين أكثر أو يتوسع داخل القواعد الإرهابية على حساب الأمن في لبنان». وسألت المصادر: «من الذي يؤمن الرعاية للمسلحين في عرسال؟ أين الخطة الأمنية من كلام فادي دندشي أن عميد حمود هو من قتل الشيخ سعد غيّة، وحسام الموري في طرابلس؟ أين الخطة الأمنية من وصف اللواء ريفي الإرهابيين بالثوار؟».

وأشارت المصادر إلى أن «الرجلين يحاولان تقديم أوراق اعتماد تؤهلهما لرئاسة الحكومة التي لا يمكن الوصول إليها من دون التوافق مع حزب الله»، لافتة في الوقت عينه، إلى أن المشنوق فتح النار على «حزب الله» بإيعاز سعودي.

من جهتها، أكدت مصادر نيابية أن موقف المشنوق لا يمثل رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي كان المشنوق مثله ورئيس الحكومة تمام سلام في الاحتفال، وأشارت إلى أن بري رد على سؤال عن رأيه بخطاب وزير الداخلية: «مشنوق الخطاب».

محاولات تسلل جديدة إلى عرسال

في غضون ذلك، واصلت المجموعات الإرهابية محاولات التسلل من الجرود إلى بلدة عرسال. ومساء أمس وفي هذا الإطار أطلقت وحدات الجيش المتمركزة على تلة الحصن في البلدة، النار باتجاه مجموعة حاولت التسلل، وأجبرتها على الانكفاء إلى الجرد الشرقي.

من ناحية أخرى، تحدثت مصادر مطلعة لـ«البناء» عن محاولات بدأ الإرهابيون التحضير لها لاتخاذ المخيمات الفلسطينية قاعدة وملاذاً أمناً لتحركاتهم، وأكدت المصادر أن الفلسطينيين رفضوا تحويل المخيمات قواعد للمسلحين غير الفلسطينيين، ورفض زجها في المشاكل اللبنانية والإقليمية. ولفتت المصادر إلى أن الفلسطينيين أبلغوا موقفهم للمسلحين عبر أكثر من قناة إقليمية، كما أبلغوا موقفهم هذا للجيش اللبناني.

أمنياً أيضاً، أكدت مصادر أمنية لـ«البناء» أن التحقيقات التي أجريت حول الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة التي عثر عليها بالقرب من منزل الأمين العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم في كوثرية السياد، أظهرت أنها وضعت منذ نحو شهرين وأن التدابير المتخذة في المنطقة حالت دون استعمالها.

إلى ذلك، حذرت مراجع بارزة من استمرار الاعتداءات على الجيش في طرابلس، وقالت إن «الجيش يقوم بدوره بشكل فعال ويرد على المعتدين لكن المطلوب أيضاً من الفعاليات والقوى السياسية في الشمال الالتفاف حوله ومواجهة أصوات النشاز التي تصدر عن بعض النواب محرضة على المؤسسة العسكرية».

لا تغيير في اللجان النيابية والمكتب

نيابياً، يعقد مجلس النواب غداً الثلاثاء جلسة خاطفة وسريعة لانتخاب أعضاء اللجان النيابية وأميني سر وثلاثة مفوضين في هيئة مكتب المجلس. وأكدت مصادر نيابية أنه لن يحصل تغيير على مستوى هيئة المكتب أو اللجان سوى استبدال الوزراء النواب في اللجان بنواب آخرين.

أما في موضوع رئاسة الجمهورية فقد نقل زوار الرئيس بري عنه أمس أنه حتى الآن لم يظهر أي شيء جديد وأن الأمور تراوح مكانها، أكان بالنسبة للأجواء الداخلية أو الخارجية.

وفي شأن التمديد للمجلس النيابي توقعت مصادر نيابية أن يحصل هذا الأمر في جلسة تعقد نهاية الشهر الجاري، لكنها أشارت في الوقت نفسه، إلى أن هناك إرباكاً لدى بعض الكتل التي تريد أن يكون هناك إجماع حول هذا الموضوع، إلا أن قناة المنار نقلت عن مصادر بري «أن تمديد ولاية مجلس النواب لن يمر هذه المرة»، لافتة إلى أن مسؤولية التسويق عند الفريق الآخر.

الأسماء اختيار ... (تتمة ص1)

في العالم، وأن هذا لن يحدث إلا إذا تحررت أميركا من عقدة فييتنام، وتجرأت على خوض البحار والمحيطات بجيوشها مجدداً، ويبدو أن هذا لن يحدث ما لم تصب أميركا بما أصيبت به في بيرل هاربر، والقصد الهجوم الانتحاري للطيارين اليابانيين الذين فجروا أنفسهم بطائراتهم، في سفن وميناء بيرل هاربر الأميركي، فأحدثوا صدمة كارثية بررت الدخول الأميركي في الحرب العالمية الثانية، وبالفعل جاءت أحداث سبتمبر تلعب دور بيرل هاربر جديدة وجاء الخروج إلى المحيطات وجاء احتلال العراق وأفغانستان.

أما بالنسبة لـ«إسرائيل»، فالصلة بأحداث سبتمبر تتعدى ما قاله باتريك بوكانن بوصف حرب العراق بأنها «حرب دولة وحزب وزعيم، دولة ليست أميركا وحزب ليس الحزب الجمهوري وزعيم ليس جورج بوش، دولة اسمها «إسرائيل» وحزب اسمه الليكود وزعيم اسمه آرييل شارون»، وبوكانن الذي نشر مقالته في آذار 2003 في مجلة المحافظين، غير الجدد، في واشنطن هو مرشح منافس للرئاسة عام 2000 لجورج بوش داخل الحزب الجمهوري، ما يتعدى كلام بوكانن، هو تعليق الصحافي البريطاني روبرت فيسك على الأحداث بالقول: الذي غيّرته أحداث سبتمبر هو أن صور أرييل شارون، المطلوب للعدالة التي كانت تملأ شوارع الغرب بعد دخوله المسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وحمام الدم الذي واجهها به شارون، قد حلت مكانها صورة نمطية للمسلم الذي اختصرته صورة بن لادن باللحية والعمامة.

في العراق أمامنا وقائع امتلأت بها الصحف الأميركية عن علاقة الجنرال ديفيد بتريوس بجماعة إسلامية تحمل اسم «جبهة النصرة»، وعن تزامن التخلص من أبي مصعب الزرقاوي بخروج أبي بكر البغدادي من السجون الأميركية في أبو غريب، وقيامه بالسيطرة تدريجاً على بقايا تنظيم «القاعدة»، والمفارقة أن «النصرة» يومها لم تكن تمثل «القاعدة»، والبغدادي كان هو «القاعدة» حتى خمسة أعوام لاحقة لتنقلب الصورة اليوم.

المفارقة أيضاً أن بدء الأزمة في سورية الذي تزامن مع الرهان على دور الإخوان المسلمين، لم يشهد سوى استحضار فردي لمجموعات «القاعدة» بالآلاف، لكن من دون تظهير للتسميات، حيث بقي الاسم المهيمن والذي تستظل به هذه المجموعات هو «الجيش الحر».

مع ظهور التسميات «جبهة النصرة» و«داعش»، لم يفهم أحد وحتى الآن أسباباً تفسّر الانقسام بينهما، والصورة المروجة لكل منهما، فمرة يقال أن «النصرة» تنظيم محلي و«داعش» تنظيم أممي، علماً أن الصحيح هو العكس، فـ«داعش» تنظيم محلي للعراق والشام، و«النصرة» هي الممثل الرسمي المعتمد لتنظيم «القاعدة»، علماً أن ثقل الأجانب المنضوين في صفوفهما يتجه نحو «داعش» وليس نحو «النصرة».

«النصرة» تبايع وتلتزم شروط البيعة لأيمن الظواهري زعيماً وخليفة للمسلمين و«داعش» يبايع أبي بكر البغدادي، ولا فرق بين الخليفتين، حتى أن الرائج هو أن «داعش» تنظيم دموي و«النصرة» أقل دموية تنفيه كل سلوكياتها.

يبدو التقسيم من أي ملاحظ جغرافي، تقسيماً من فوق لأدوار تتوزع الجغرافيا، على غير مسألة المذهبية والعقيدة والعصبية، بل بعناية لها وظيفة دقيقة ومحسوبة بالجغرافيا، فمن يفترض أنه فرع «القاعدة» في بلاد الشام بل داخل بلاد الشام نراه يتركها فتضمحل «النصرة» شمالاً تدريجاً لحساب «داعش» ويضمحل «داعش» جنوباً تدريجاً لحساب «النصرة»، كأنّ ثمة اشتباكاً بينهما يجب أن يصدقه المنتمون للفريقين، لكن ثمة مايسترو يتولى إدارته بعناية.

الاسم كان «القاعدة» فلماذا غيب، وغابت معه ذاكرة ربما لا تزال ترتبط في مشاعر الغربيين بأحداث سبتمبر، بينما «النصرة» تسمية لطيفة ناعمة تترك على السمع وقعاً محبباً، من المساندة والمؤازرة واللهفة والنجدة، فيناسب منحها صفة الاعتدال، و«داعش» اسم بوقعه الموسيقي وتركيبه الألسني، ذو إيقاع يثير الرعب، والخوف ويوحي بالحرب، ويستعير من الوحش الحرف الأخير ويبقيه أخيراً، واليوتيوب حاضر للمؤازرة في ترسيخ صورة الاعتدال وتغييب صفة الفرع الرسمي المعتمد لـ«القاعدة» عن «جبهة النصرة»، وترسيخ صورة الوحشية والدموية والتطرف عن «داعش».

اسمان صنعتهما دراسة نفسية معمقة، لتكامل وظيفي بينهما، وحرب إعلامية مرافقة بعناية لترسيخ صور نمطية لكل منهما لا تطابق الحقائق الموضوعية للتكوين والأدوار.

«إسرائيل» تعلن رسمياً التعاون مع «النصرة»، بلسان وزير حربها موشيه يعالون، وتتابع كتابات ومواقف من مواقع لا رابط بينها لمواصلة الإيحاء بصفة الاعتدال عن «جبهة النصرة»، وعمداً يتم تغييب كون «النصرة» الفرع الرسمي لـ«القاعدة».

«داعش» يرعاه الأتراك و«النصرة» ترعاها قطر وعلناً، وهما وكيلان معتمدان للسياسات الأميركية وتربطهما صلات جيدة بـ«إسرائيل».

لاحظ ملاحظ فهي ملاحظات ليست مهمة صاحبها تقديم نظرية متكاملة.

ظريف ودي ميستورا ... (تتمة ص1)

وأعرب ظريف عن أمله بنجاح المبعوث الأممي الجديد للعب دور إيجابي ومستقل لحل الأزمة السورية.

كذلك التقى دي ميستورا علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيراني الأعلى للشؤون الدولية والذي دعا خلال اللقاء الأمم المتحدة إلى «تقديم حل سياسي للأزمة السورية بشكل عاجل»، كما أشار إلى أن على تركيا أن توقف تسليح «داعش» والإرهابيين وتحريكهم ضد سورية.

ولايتي أكد أن استمرار الأزمة السورية سيضر بالمنطقة. وقال: «ينبغي أن تتوقف الأزمة في المنطقة وأن نبحث عن حل سلمي وسياسي لتسوية الأزمة»، مضيفاً أن «ما يحدث في سورية أمر مستغرب لم يسبق له مثيل في التاريخ لأن سورية كدولة مستقلة مع حكومة مستقلة تتعرض لهجوم أجنبي وتنتهك سيادتها ويتحمل شعبها المعاناة والآلام يوميا كما أن الإرهابيين والمعارضين فيها يتلقون التدريب والأسلحة والعتاد».

وأضاف المسؤول الإيراني: «إن أولئك الذين يدعمون جماعة (داعش) مالياً وعسكرياً يريدون اليوم التصدي لها على رغم أنهم كانوا قد هيأوا لها قواعد تدريبية مختلفة في بعض الدول»، مشيراً إلى أن إيران وبعض الدول تؤمن بإيجاد حل سياسي لسورية وتتوقع من الأمم المتحدة اتخاذ خطوات لتسوية الأزمة والبحث عن حل سياسي لها.

من جهته، دعا المبعوث الأممي إلى عدم تضييع الفرص لحل الأزمة السورية، مضيفا أن «استمرار الأزمة لن يكون لصالح أي من دول المنطقة». وقال: «لقد عقدت الكثير من المؤتمرات لحل الأزمة في سورية لكنها بقيت من دون نتائج، لذا أدعو إلى التفكير بحلول عملية لأجل الأزمة السورية في شكل عاجل نظراً إلى ملايين اللاجئين السوريين الذين هم بحاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة».

وتستمر زيارة المبعوث الدولي حتى (اليوم) الاثنين حيث يلتقي مسؤولين إيرانيين آخرين من بينهم علي شمخاني أمين المجلس القومي الإيراني، ويتوجه دي ميستورا بعد طهران إلى العاصمة الروسية موسكو للقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

جاء ذلك في وقت أفادت مصادر من داخل مدينة كوباني السورية أن المدينة شهدت أعنف قتال منذ أيام ليل السبت فيما هاجم تنظيم «داعش» الإرهابي المقاتلين الأكراد بقذائف الهاون والسيارات المفخخة والانتحاريين.

هذا وتواصلت المواجهات في عين عرب، غرب المربع الأمني وحي كاني عربان بين «وحدات حماية الشعب» ومسلحي «داعش»، وسط تحليق لطائرات التحالف في سماء المدينة، في حين صدّ المقاتلون الكرد هجوماً للتنظيم لعزلهم عن الحدود التركية والإطباق عليهم من الجهات الأربع.

كما شن التنظيم الإرهابي هجومين بسيارتين مفخختين مستهدفاً مواقع كردية ما أسفر عن سقوط ضحايا، فيما قالت مقاتلة في «وحدات حماية الشعب» طلبت عدم نشر اسمها إن المقاتلين الأكراد تمكنوا من تفجير السيارتين الملغومتين قبل أن تصلا إلى أهدافهما.

وفي سياق متصل، سيطر الجيش السوري نارياً على جسر زملكا، ما مكنه من عزل حي جوبر بشكل شبه كامل عن بلدات عين ترما وزملكا وعربين، وبالتالي قطع خطوط الإمداد والدعم القادم من مناطق الغوطة الشرقية في العاصمة دمشق.

كما استهدف الجيش السوري تحركات المسلحين في مناطق سقبا وحمورية وبلدات مختلفة من الغوطة الشرقية، في ما شهدت مناطق داريا وخان الشيح اشتباكات متقطعة بين الجيش والمسلحين.

وفي حلب، سيطر الجيش السوري على المنطقة الحرة بعد استعادته السيطرة على المسلمية قرب قريتي سيفات والجبيلة شمال شرق المدينة، فيما واصلت وحدات الجيش تقدمها على عدة محاور وسط انهيار في صفوف المسلحين.

وكان الجيش السوري سيطر أيضاً على الجبيلة شمال شرقي حلب في ظل انسحاب عدد كبير من المسلحين بعد الخسارة التي تلقوها إثر مقتل العشرات منهم، كما استعاد الجيش السيطرة على المطاحن ومعمل الأسمنت والزجاج في محيط سجن حلب المركزي شمال المدينة.

وسعوا انتشارهم ... (تتمة ص1)

يتزامن هذا الاتفاق مع تأكيد مصادر ميدانية دخول اللجان الشعبية مدينة يريم التابعة للمحافظة. وقالت اللجان الشعبية إن الأوضاع مستقرة في المدينة، وأنها تتولى حمايتها، نافية ما يتم الترويج له عن وجود اشتباكات في المدينة.

وارتفع عدد قتلى ميليشيات «الإصلاح» في المواجهات مع مناصري «أنصار الله» في «يريم»، إلى 36 قتيلاً، في حين فجر الحوثيون منزل القيادي في حزب «الإصلاح» في المدينة علي مسعد بدير.

وأكدت مصادر محلية يمنية أن حركة «أنصار الله» سيطرت على إدارة الأمن في مدينة يريم، واقتحمت مقر «حزب التجمع اليمني للإصلاح» في المدينة.

من جهته، أكد القيادي في اللجان الشعبية في المحافظة منير الوائلي، أن الأوضاع مستقرة في المدينة، وأن اللجان تتولى حمايتها، نافياً ما تروج له وسائل الإعلام السعودية عن وجود قتال مذهبي في المدينة.

هل تجدي تبرئة ... (تتمة ص1)

مع ذلك، اندلعت مناقشات حامية في أوساط معارضة لطروحات جنبلاط ومواقفه المستجدة وأخرى متحفظة في شأنها ولا سيما لجهة التداعيات التي قد تنجم عنها. وقد أمكن رصد ملاحظات وأسئلة لافتة على النحو الآتي:

* يعتبر «التحالف الدولي» «داعش» و«النصرة» تنظيمين إرهابيين، وهو يضمّ أكثر من عشرين دولة في مقدّمها الولايات المتحدة والسعودية وفرنسا وبريطانيا، كما يضمّ لبنان الذي مثّله وزير الخارجية جبران باسيل في مؤتمر جدة، ومثّله قائد الجيش العماد جان قهوجي في اجتماع رؤساء أركان الجيوش التي تشارك دولها في الحرب على الإرهاب، وكان افتتحه الرئيس باراك أوباما في قاعدة اندروز الجوية، وشكر خلاله لبنان والأردن وتركيا على ما «تتحمّله من أعباء غير اعتيادية بسبب اللاجئين الذين وصلوا إليها». فهل تشاطر الحكومة اللبنانية جنبلاط رأيه في جبهة «النصرة»، علماً أن له وزيرين فيها؟ وهل تشاطره الولايات المتحدة الرأي في تبرئة «النصرة» من الإرهاب؟

* «جبهة النصرة» شاركت في قتل واختطاف ضباط وجنود للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في بلدة عرسال، فهل القتل والاختطاف عملان إرهابيان معاقب عليهما قانوناً أم لا؟

* هل تبرئة جنبلاط لجبهة «النصرة» من الإرهاب مقدمة لحمل الحكومة على اتخاذ الموقف نفسه، وبالتالي الموافقة على اعتماد مبدأ المقايضة معها، فيجري إطلاق سراح أعضاء محكومين من جبهة «النصرة» وغيرهم معتقلين في سجن روميه مقابل الإفراج عن العسكريين المختطفين؟ وماذا عن العسكريين الذين اختطفهم تنظيم «داعش» الذي لم يبرّئه جنبلاط، بعد، من الإرهاب؟

* إذا افترضنا جدلاً أن جبهة «النصرة» ليست تنظيماً إرهابيا، فكيف يمكن توصيف علاقتها، كما «الجيش الحر»، بالجيش «الإسرائيلي» في الجولان السوري المحتل؟

* وزير الحرب «الإسرائيلي» موشيه يعلون كشف مؤخراً ما توفره «إسرائيل» لمسلّحي المعارضة السورية في الجولان المحتل بقوله: «ليس سراً أننا نوفّر لهم العلاج الطبي والحليب والغذاء ومعدات وبطانيات تقي من برد الشتاء. لكن ذلك يأتي في سياق الشرط القائم وهو أن يمنعوا التنظيمات الأكثر تطرفاً من الوصول إلى الحدود». ثم استدرك قائلاً: «صحيح أن أجزاء من الحدود خاضعة لجبهة «النصرة»، لكنها التيار الأكثر اعتدالاً في تنظيم القاعدة».

* أليس تعامل جبهة «النصرة» مع «إسرائيل» عمل يطاوله القانون كون سورية ما زالت في حالة حرب مع «إسرائيل»؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل تجيز الحكومة اللبنانية لنفسها أن تتعاطى مع تنظيم يتعامل مع عدوٍّ ما زالت هي أيضاً في حالة حرب معه؟

* إذا افترضنا أن جبهة «النصرة» ليست تنظيماً إرهابياً، كما قال جنبلاط، فماذا سيكون موقفه، كما موقف الحكومة اللبنانية، إذا ما قامت «النصرة» و«داعش» بمحاولة لمهاجمة لبنان عبر سفوح جبل الشيخ وصولاً إلى بلدة شبعا التي تغصّ بالنازحين السوريين وذلك بقصد الالتفاف على وجود المقاومة اللبنانية (حزب الله) في جنوب لبنان؟ هل تنأى الحكومة بنفسها عن حدث جلل كهذا بدعوى أنه مجرّد مظهر من مظاهر الصّراع بين النظام السوري ومعارضيه المنضوين في جبهة «النصرة» المكوّنة من «مواطنين سوريين غير إرهابيين»؟ أم تراها تجد نفسها مضطرة إلى ممارسة حق الدفاع عن النفس فتبادر إلى التنسيق مع حزب الله وعبره مع الجيش السوري لصدّ العدوان؟

بعض هذه الأسئلة حظي بأجوبة من جهات متعددة الانتماء. بعضها الآخر بقي معلّقاً. لعلّ أبرز الأجوبة، أو بالأحرى التبريرات لمواقف جنبلاط الأخيرة، ثلاثة:

الأول مفاده أن جنبلاط يريد حماية طائفته من هجومات التنظيمات الإرهابية ولا سيما في منطقة وادي التيم (راشيا وحاصبيا) وانّ تبرئة جبهة «النصرة» من شأنها، في ظنّه، تنفيس الاحتقان والأحقاد وحمل جبهة «النصرة» وغيرها على وقف هجماتها على المنطقة المذكورة.

الثاني مفاده أن قصد جنبلاط من وراء تبرئة جبهة «النصرة» الضغط على مجلس الوزراء من أجل القبول بمبدأ المقايضة، فيكون ثمن التبرئة الإفراج عن العسكريين المختطفين.

الثالث مفاده أنّ تبرئة «النصرة» من شأنها إعادةُ خلط الأوراق بين القوى السياسية المتصارعة، ولا سيما بين مجموعتيّ 14 و 8 آذار، ما يؤدّي إلى إيجاد مخرج توافقي لمعضلة انتخاب رئيس الجمهورية وإجراء الانتخابات النيابية.

لكن، ماذا لو رفض «داعش» الانخراط في صفقة بين جبهة «النصرة» والحكومة اللبنانية لأسباب تتعلق بمخططات ومصالح «الدولة الإسلامية» في سورية والعراق وَ... مصالح دولة كبرى أيضاً؟

وماذا لو نجح الجيش اللبناني وحزب الله، بالتنسيق الضمني أو العلني مع الجيش السوري، في ضرب جبهة «النصرة» وحلفائها وتعطيل قدرتها على مهاجمة لبنان أو تهديد أمنه على طول حدوده مع سورية؟

يضحك كثيراً من يضحك أخيراً...

د. عصام نعمان

الأصول الوطنية ... (تتمة ص1)

واسعة جداً خلال العقود السابقة، وبمقابل زهيد جداً، لا يتعدّى مئات أو بضعة آلاف الليرات...! ولا أحد يعرف، كيف تمّ استثمار الملكيات الزراعية والعقارية؟ وفي ما إذا كانت هذه الطريقة الأفضل والأمثل... وبحسب قواعد ومعايير للأداء والمحاسبة صارمة وشفافة.

الصحافة المحلية تحدثت عن تجاوزات وممارسات غير قانونية بحق ممتلكات الدولة، خصوصاً من مسؤولين تجاوزوا على هذه الأملاك واستخدموها لمصالحهم الخاصة، مستغلين غياب مؤسساتي وإطار قانوني في هذا الموضوع، ومن المعروف أنّ أهمّ النقاط السلبية في عملية إدارة أملاك الدولة، أنها تدار بطريقة أساسها العقلية البيروقراطية، التي لا تصلح اليوم لإدارة أصول وعقارات بالمليارات، وهذا يتمّ من قبل مديريات مشتتة بين الوزارات، مثلاً، مديرية «أملاك الدولة» في وزارة المالية، وكذلك إدارة مماثلة في وزارة الزراعة، وفي وزارات أخرى، تقوم بشكل رئيسي بتوثيق الأصول التابعة لها، أما إدارة واستثمار هذه الأصول ومعالجة مشاكلها، فتتمّ من خلال لجان تشكل لهذا الغرض، وتستمرّ بعملها أحياناً لعقود من دون إنجازات تذكر، وتعمل من دون آليات محددة للتدقيق والمحاسبة.

إذا انتقلنا إلى التجارب العالمية في هذا المجال، نجد أنّ الأصول الحكومية تدار من قبل مؤسسات تشبه الصناديق السيادية، من حيث البنية المؤسساتية والحوكمة والقوانين الناظمة، لضمان أفضل العوائد من هذه الأصول وتسمّى أملاكها بالأصول الوطنية... وتدار بطريقة فيها مشاركة مع المواطنين، لأنها في الحقيقة، أملاك مجموع مواطني الدولة، ومن حقهم أن يشاركوا في ملكيتها وإدارتها بنفس الوقت.

في مسيرة النهوض الاقتصادي التي بدأتها ماليزيا في الثمانينات من القرن الماضي، قامت بهندسة بنية اقتصادية مؤسساتية أو ما عرف بـ«اقتصاد الثقة»، تقوم على مفهوم أساسي وهو الثقة وإتباع سيناريو الربح المشترك لكلّ من الناس والدولة، وفي هذا الإطار، تمّ استحداث «مؤسسة الأصول الوطنية» لتتولى إدارة أصول وأملاك الدولة من خلال إصدار وبيع أسهم للمواطنين من ملكية هذه الأصول، بحسب قانون الشركات الماليزي، وهكذا قامت الحكومة الماليزية بتعبئة مدخرات المواطنين واستخدامها في استثمار وتطوير الأصول الوطنية وشاركتهم في إدارتها، كما تخلصت من الطرق الإدارية والبيروقراطية المتخلفة، اليوم مؤسسة الأصول الوطنية التي يتمّ تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، تعتبر من أغنى المؤسسات التي تشكل عائداتها رافداً مهمّاً لإيرادات الدولة، وتعتبر من أكبر المساهمين ضريبياً في موارد الموازنة، إضافة إلى دورها الواضح في (الاستثمار والتشغيل وخلق فرص العمل) أيّ دوران العجلة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها كلّ الدول كهدف منشود.

حتى لا يكون الكلام، مجرّد كلام نظري، أو غير واقعي... نتيجة لسوء الوضع الحالي في استثمار أملاك الدولة، وحتى لا يتمّ تفسير ما ورد آنفاً، بأنه دعوة لبيع أملاك الدولة، ولإعادة توضيح المقترح في حالة سورية، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

إحداث مؤسسة عامة للأصول الوطنية، تُنقل لها ملكية أملاك الدولة، سواء تلك التي تملكها وزارة المالية أو وزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات بشكل تدريجي.

والمؤسسة تحدث شركة مساهمة، تكون أسهمها متاحة بنسبة 49 في المئة للاكتتاب من قبل المواطنين، بحدّ أعلى للشخص الواحد، أن لا يتجاوز عدد معيّن من الأسهم أو بنسبة أقلّ من 1 في المئة من إجمالي أسهم الشركة.

تدار الشركة المساهمة وفق القواعد والآليات الواردة في قانون الشركات، وتوزع الأرباح على المساهمين بحسب ملكياتهم.

يقوم مجلس إدارة المؤسسة بوضع السياسات العامة، ومتابعة نتائج أعمال شركة الأصول الوطنية المساهمة ومحاسبتها على نتائج أعمالها.

إنّ التغيير الجذري للبنية المؤسساتية لإدارة شؤون الدولة في المجال الاقتصادي، بات أمراً ملحاً وضرورياً، إذ لا يمكن أن تستمرّ الدولة بإدارة أصولها وأملاكها، التي تبلغ المليارات، وفق آليات بسيطة قديمة ومشتتة، ومن قبل إدارات تقليدية بموظفين ليسوا مؤهّلين لمثل هذه المهام ولا يمتلكون الصلاحيات ولا الإمكانيات اللازمة للنهوض بمثل هذه الأعباء، لا بدّ من التغيير إذا ما أردنا المضيّ في تحسين وتطوير الإيرادات العامة للدولة.

د. لمياء عاصي

كفى إضعافاً ... (تتمة ص1)

بات البلد أسير خطب وبيانات ورسائل مجموعات تدفع السلطة إلى كشف عريها وضعفها وتفككها القبيح. شيء يثير التذمر أن تنجح مجموعة إرهابية هاوية على المستويين السياسي والأمني في إرباك السلطات جميعها وإظهار صورتها الكسيحة المتداعية.

فهل يتم استدراك هذا الخلل والتحلي بالجدّية اللازمة في هذا الملف الحساس؟ طالما أن لا أمل حالياً على المستوى الداخلي بحل ملفات أكبر وأخطر كملف الرئاسة والتمديد للمجلس النيابي الذي يريده البعض تمديداً مشروطاً بعدم قيام المجلس بالتشريع طالما أن لا اتفاق على اسم لرئيس الجمهورية. وإنّه لأمر مرّوع أن يصل السياسيون والزعماء إلى هذه الخفة في التعاطي مع هذه الاستحقاقات المصيرية وكأن البلد في عاصم من عدوان «إسرائيلي»، أو غزو «داعشي»، أو فتنة مذهبية.

ثم تأتي سلسلة الاعتداءات على الجيش اللبناني في طرابلس والشمال لتؤكد أن ما يجري يهدد قلب الكيان اللبناني. إذاً لا معنى لوطن بلا جيش وطني يدافع عن وحدة البلد وأمنه واستقراره وسيادته.

ما يحصل ضد الجيش غير مقبول على الإطلاق. السياسيون يتحملون مسؤولية كبيرة في استمرار حال المؤسسة العسكرية على ما هي عليه. إذ لا غطاء سياسيا واضحاً لمحاربة الإرهابيين، ولا عمل جدياً لتسليح الجيش، وحتى الهبة الإيرانية يتم تمييعها لأسباب سياسية واضحة ممن يدعون السيادة ويرفعون شعار الدولة أولاً. فمتى يقف مسلسل العبث بالجيش الذي يستشهد كل يوم جنود من أفراده فيما الطبقة السياسية غارقة في النكايات تحركها ريح المصالح يمنة ويسرة؟ متى تتوجه الإرادات كلها إلى دعم الجيش وتسليحه عن طريق أي دولة صديقة، ومساعدته على حماية الاستقرار من الإرهاب الذي بات يهدد كل بقعة من أرض الوطن. لا مجال بعد اليوم للخداع والالتفاف والمواقف المضللة. مَن يريد وحدة البلد عليه أن لا ينصت للأميركيين، ومَن يريد استقراره عليه أن يتحرك بقليل من الجرأة والكرامة الوطنية.

العلامة الشيخ عفيف النابلسي

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ بريد مضمون

تدعو وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة ـ مديرية الواردات / المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في زحلة ـ السراي الحكومي مبنى المالية، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
ميلاد جورج فريحة	143244	RR139227785LB	2014-06-17	2014-07-09
حسين علي اسماعيل	186086	RR139227635LB	2014-06-24	2014-07-23
نجاح حسين جمال	1220614	RR139227842LB	2014-06-25	2014-07-09
فيليب وديع نصرالله	51052	RR139227873LB	2014-06-30	2014-07-08
اميل وديع نصرالله	51059	RR139227856LB	2014-09-30	2014-07-08
طوني جورج سروجي	45910	RR139228352LB	2014-09-12	2014-09-18
كابي شحادة معلوف	212410	RR139228454LB	2014-09-12	2014-09-18
الشركة الأردنية اللبنانية للتجارة العامة ش.م.م	238514	RR134356598LB	....	....

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع
ألين الجميل
التكليف 1778

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة ـ المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع ـ دائرة الدائرة الإدارية

المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في زحلة ـ البولفار ـ السرايا مبنى المالية ـ الطابق التاني هاتف: 08 / 801003

لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
انطوني غسان أبو خليفة	1636761	RR139228321LB
سمير سليم المعلوف	13547	RR139228366LB
عدنان خالد محي الدين	49986	RR139228471LB
قاسم محمد سماحه	2818573	RR139228511LB
تنوري دايري ش.م.م TANNOURY DAIRY	1979260	RR139228539LB
جورج جان ملو	371250	RR139228595LB
جوني طاونس سيدي	2017617	RR139228613LB
ايلي طوني العتل	368019	RR139228644LB
شركة ضهور زحلة ش.م.ل.	13192	RR139228658LB
شركة اوتو ارتين بوشكيان ش.م.م.	13368	RR139228675LB
سابين نبيل نصرالله	45159	RR139228777LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع
ألين الجميل
التكليف 1778

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء أغطية برادات زيت العنفة للوحدة الخامسة في معمل الحريشة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الإدارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئتي ألف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من قسم الشراء في المصلحة الإدارية في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا ـ البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاثنين الواقع فيه 10 تشرين الثاني 2014 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا بالإنابة
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 1775